الفصل الثاني

التأويل والتكفير
عند أبى حامد الغزالي *

*هذا البحث قدم في ندوة الجمعية الفلسفية المصرية في سنة ١٩٩٥ ، ونشر في مجلة كلية التربية (القسم الأدبي) ، المجلد " الخامس " ، العدد (٢٠) ، ١٩٩٩ م .

التأويل والتكفير
عند أبي حامد الغزالي

أولا : المقدمة :

الدعْوة إلى التأويل دعوة إلى التجديد والاجتهاد ، وإعادة القراءة في النصوص عامة والنص الديني خاصة . حتى ينتهي ذلك الفصام النكد بين الوعي والواقع الذي أصاب المجتمعات الإسلامية فكانت الفجوة الحضارية وتبعاتها التي باعدت بيننا وبين حضارة العصر . ليكون التأويل خيطا أساسيا في رتق تلك الفجوة في مسار التطور بفضل استخدام العقل وإعلاء دوره ، وبعث الثقة فيه حي من جديد بعد ثبات وسكون استمر العديد من القرون .

فالدعوة إلى التأويل في جوهرها صحوة للعقل ودفع للتقدم في مسيرة التطور دون تقنين أو تحديد لمدى استخدام العقل . لأن تقنين استخدام العقل أو تحديده هو بتر لإمكانات العقل وطاقاته الإبداعية .

وكل مهتم بالتراث الإسلامي يدرك مدى التنوع في رؤية المسلمين للتأويل واختلافهم فيه ، من متصوفة ومتكلمين وفلاسفة ، وفقهاء . وإن كان موضوع التأويل عند الجميع هو النص الديني إشكالياته وقضاياه إلا أن جوهر الاختلاف بينهم يدور حول أداة التأويل وهو العقل . البعض يحدد العقل ويقننه كالغالبية العظمى من المتكلمين والغزالي ، والبعض يجرد العقل من كل قيد وهم الفلاسفة كالفارابي وابن سينا وابن رشد .

وإطلاق حرية العقل في النص الديني أو تقنين فاعليته هو مسار الجدل والخلاف نظرا لطبيعة ما تثمر عنه هذه العلاقة في إطار الحرية أو في إطار التقنين . فثمرة هذه الفاعلية هو موضوع الحكم عند الغزالي إما بالكفر وإما

بالتصديق . وإصدار الحكم بالكفر لا يكون إلا في ظل تقنين العقل أى تقنين التأويل ، والتأويل المقنن هو تثبيت للرؤية التي ينتهي إليها التأويل ، أى تثبيت معنى النص عند معنى واحد ، ويطالعنا الغزالي بقانون التأويل ، وموازين البرهان ، وهى عنده موازين إلهية إنها منزلة في كتاب الله وبالتزام قانون التأويل والبرهان بالميزان يكون التأويل قطعيا صحيحا في نظر الغزالي لا شكيا ولا ظنيا وينجو بصاحبه من حد التكفير .

ويكون التأويل المؤسس على البرهان بالميزان هو عمل العارف الراسخ في العلم لا عمل العوام وفي معنى العوام عند الغزالي (وهو مغاير للمعنى الشائع للعوام) نجد الفقيه والمتحدث والمتكلم والنحوى والأديب وكل عالم سوى العارف الراسخ في العلم والعارفون أولياء الله . وتأويل العارف سر قلبه بينه وبين ربه وانحصار دائرة الخاصة في فئة العارف على هذا النحو وسكون التأويل سر القلب بين العارف وربه يثير السؤال ، هل من قيمة أو مردود اجتماعى أو حضارى للتأويل إن أصبح طى الكتمان وسر القلب بين العبد والرب ؟ وهل معالجة الغزالي لقضية التأويل بصياغة قانونه وموازينه وتحديد المشتغلين به تسمح بذيوع التأويل وتعدد الرؤى ؟ أم الحد من التأويل وانحصاره بفضل التقنين في دائرة العارفين أولياء الله فتكون الرؤية الأحادية القطعية ، وتكون المخالفة من مبررات التكفير ؟

وعلى هذا فقد آثرت موضوع التأويل والتكفير عند الغزالي قضية بحثية ، ليس الغاية منها البحث في التأويل بذاته أو التفكير بذاته بل الكشف عن العلاقة بينهما عند الغزالي . وإن كانت حيثيات تلك العلاقة تقتضى بالضرورة تحديد معنى التكفير وتحديد معنى التأويل ، ودرجاته أو مستوياته وأساس تحديد هذه العلاقة يقوم على ابستمولوجيا الوجود . و للوجود عند

الغزالـــي خمس مراتب ذاتي ، وحسي ، وخيالي ، وعقلي ، وشبهي والتأويل في هذه المراتب مشروطا بالبرهان على استحالة الظاهر أى (الوجود الذاتي) وخـــلاف هذا يكون التأويل خوضا فيما لا مجال للخوض فيه . وهنا تكون العلة في التكفير .

" والتكفـــير عند الغزالي حد شرعي كالرق والحرية ، معناه إباحة الدم والحكـــم بالخلود في النار ، ومدركة شرعى فيدرك إما بنص أو قياس على منصـــوص . وقـــد وردت النصوص في اليهود والنصارى والتحق بهم ... الـــبراهمة والثـــنوية والـــزنادقة والدهرية وكلهم مشركون ، لأنهم مكذبون للرســـول فكـــل كافـــر مكذب للرسول ، وكل مكذب كافر فهذه هى العلاقة المطـــردة المنعكسة [1] بين الكفر والتكذيب " فالكفر تكذيب للرسول في شئ ممـــا جاء به ، والإيمان تصديق بجميع ما جاء به ، والتصديق إنما يتطرق إلـــى الخبر بل إلى المخبر ، وحقيقة الاعتراف بوجوه ما أخبر الرسول عن وجوده . ووجوه ما أخبر الرسول عن وجودة خمس مراتب . ذاتي وحسي ، وخيالـــي وعقلي وشبهي ، فمن اعترف بوجود ما أخبر الرسول عن وجوده بوجه من هذه الوجوه الخمسة فليس بمكذب على الإطلاق " [2].

وعلى هذا فإن التلازم قائم بين التكذيب والتكفير . ويبقى السؤال متى يكـــون الـــتأويل تكذيـــبا فيكون مبررا للتكفير ؟ والإجابة على هذا السؤال تستلزم البحث في قضية التأويل والتكفير من الجوانب التالية :

---

(١) الإمام أبى حامد الغزالي ، فيصل التفرقة (القصور العوالي ج ١) ، تحقيق الشيخ مصطفي أبو العلا ، مكتبة الجندي ، الطبعة الثانية ، ص ١٢٨ .

(٢) الإمام أبى حامد الغزالي ، فيصل التفرقة ، ص ١٢٩ .

١ - معنى التأويل عند الغزالي وبيان أنواعه ومن لهم حق الاشتغال بالتأويل ، وما معنى العوام والخواص في التأويل .

٢ - درجات الوجود كما وردت في الشرع والحديث النبوى وإمكانات التأويل فيها . وبيان أن مشروعية الانتقال من درجة وجود إلى درجة أخرى في التأويل لا يتم إلا ببرهان .

٣ - بيان شروط التأويل وهى البرهان ، والميزان ، والعارف الراسخ في العلم .

٤ - لماذا كان التأويل عند الفلاسفة موجبا لتكفير هم في نظر الغزالي ؟

ثانياً : معنى التأويل وقانونه عند الغزالي :

يختلف تعريف الغزالي للتأويل عن جملة التعريفات التي جمعها السيوطي في كتابة " الإتقان في علوم القرآن " ، وهى تجمع بين تعريف التأويل في اللغة والتعريف في المصطلح نذكر منها (" التأويل : أصله من الأول وهو الرجوع فكأنه صرف الآية إلى ما تحتمله من المعانى . وقيل من الإيالة وهى السياسة كأن المؤول للكلام ساس الكلام ووضع المعنى فيه موضعه " . وقال الراغب : " التأويل توجيه لفظ متوجه إلى معان مختلفة إلى واحد منها بما ظهر من الأدلة. وقال الماتريدى : التأويل ترجيح أحد الاحتمالات بدون القطع والشهادة على الله .. التأويل تفسير باطنى اللفظ مأخوذ من الأول وهو الرجوع لعاقبة الأمر ، فالتأويل إخبار عن حقيقة الراد ." وقال غيره التفسير يتعلق بالرواية ، والتأويل يتعلق بالدراية . " وقال قوم

الـتأويل ما أستنبطه العلماء العالمون لمعانى الخطاب ، الماهرون في آلات العلوم ") [١] .

وباستثناء التعريف الأول وهو تعريف التأويل في اللغة نجد أن تعريف الراغـب والماتـريدي يركزان على أن يكون التأويل ترجيح أحد محتملات اللفـظ بالدلـيل ، وترجيح احتمال عن آخر هو في حد ذاته وجه الاجتهاد ، وهو يستلزم دراية بلغة العرب ، مفرداتها واستعمالاتها ، وأساليبها ... الخ .

وما يبدو من اختلاف بين تعريف الغزالي للتأويل وبين هذه التعريفات السـابقة هو أن تعريف الغزالي أكثر دقة وتحديدا ، كما أن تعريف الغزالي للتأويل في " المستصفى " ينطوي على تشابه شكلى مع تعريف التأويل الذي ورد عند ابن رشد في كتابه " فصل المقال " [٢]. **ويقـول الغزالي في تعريفه للتأويل : " التأويل عبارة عن احتمال يعضده دليل يصير به أغلب على الظن مـن المعنى الذي يدل عليه الظاهر ، ويشبه أن يكون كل تأويل صرفا للفظ عـن الحقيقة إلى المجاز "** [٣]. وفي هذا التعريف للتأويل عند الغزالي يوجد ثلاثـة مصـطلحات بحاجـة إلـى تحديد وهى : **<u>الظاهر والحقيقة والمجاز</u>** وبتحديدها يتضح معنى التأويل عند الغزالي .

---

(١) شـيخ الإسلام جلال الدين السيوطى ، الإتقان في علوم القرآن ، مكتبة ومطبعة مصطفي البابي الحلبي ، الجزء الثاني ، الطبعة الرابعة ، سنة ١٩٧٨ ، ص ٢٢١ ، ٢٢٢ .

(2) (معـنى الـتأويل هـو إخراج دلالة اللفظ من الدلالة الحقيقية إلى الدلالة المجازية من غير أن يخل ذلك بعادة لسان العرب في التجوز من تسمية الشيء بشبيهه ، أو سببه أو لاحقه أو مقارنه ، أو غير ذلك من الأشياء التي عودت تعريف أصناف الكلام المجازى . بن رشد فصل المقال ، مكتبة صبيح ط ٢ ، ص ٦) .

(3) الإمـام أبى حامد الغزالي ، المستصفى في علم الأصول ، ترتيب محمد عبد السلام عبد الشافي، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٩٩٣ ، ص ١٩٦ .

وحديث الغزالي عن الظاهر يأتى ضمن حديثه عن المبين والمجمل " فاللفظ إما أن يتعين معناه بحيث لا يحتمل غيره فيسمى مبينا ونصا ، وإما أن يتردد بين معنيين فصاعدا من غير ترجيح فيسمى مجملا ، وإما أن يظهر في أحدهما ولا يظهر في الثاني فيسمى ظاهرا [1]. والنص هو الذي لا يحتمل التأويل والظاهر هو الذي يحتمله " [2]. **والظاهر يراد به الحقيقة** ، والحقيقة اسم مشترك إذ قد يراد به ذات الشيء وحده ، ويراد به حقيقة الكلام ، ولكن إذا استعمل في الألفاظ أريد به ما أستعمل في موضوعه **والمجاز** ما استعمله العرب في غير موضوعه وهو ثلاثة أنواع : **الأول** ما أستعير للشيء بسبب المشابهة في خاصية مشهورة كقولهم للشجاع أسد وللبليد حمار . فلو سمى الأبخر أسدا لم يجز لأن البخر ليس مشهورا في حق الأسد . **والثاني** الزيادة كقوله عز وجل : " ليس كمثله شئ " (الشورى:١١) ، فالكاف وضعت للإفادة . **والثالث** النقصان الذي لا يبطل التفهيم كقوله عز وجل : " اسئل القرية " (يوسف:٨٢) والمعنى واسئل أهل القرية " [3].

وينبهنا الغزالي إلى أن كل مجاز له حقيقة ، وليس من ضرورة كل حقيقة أن يكون لها مجازاً ، معنى هذا أن هناك حقائق من المستحيل تأويلها مثل " الوجود الذاتي " أو الظاهر .

وما الحقيقة والمجاز في التأويل سوى الصورة اللغوية للتعبير عن العلاقة بين المنقول والمعقول ، أو بين الدين والعقل . وحول طرفي هذه العلاقة تحزب أهل النظر من المسلمين البعض أفرط في النظر إلى المنقول ،

---

(1) الإمام أبى حامد الغزالي ، المستصفى ، ص ١٨٧ .

(2) الإمام أبى حامد الغزالي ، المستصفى ، ص ١٩٦ .

(3) الإمام أبى حامد الغزالي ، المستصفى في علم الأصول ، ١٨٦ .

والبعض افرط في النظر إلى المعقول ، بينما البعض الآخر توسط في الجمع والتلفيق بين المنقول والمعقول . وعند الغزالي وقف الفلاسفة على طرف الإفراط في المعقول ، لم يكترثوا بالنقل ، فإن سمعوا في الشرع ما يوافقهم قبلوه وإن سمعوا ما يخالف عقولهم زعموا أن ذلك صوره الأنبياء ، وإنه يجب عليهم النزول إلى حد العوام . وربما يحتاج أن يذكر الشيء على خلاف ما هو عليه. فكل ما لم يوافق عقولهم حملوه على هذا المحمل فهؤلاء غلوا في المعقول حتى كفروا إذ نسبوا إلى الأنبياء عليهم الصلاة والسلام الكذب لأجل المصلحة ولا خلاف بين الأمة أن من جوز ذلك على الأنبياء يجب جز رقبته [1].

والفرقة المحقة في نظر الغزالي هى الوسط أهل الجمع والتلفيق ، جعلوا المعقول أصلا ، وأنكروا التعارض والتصادم بين العقل والشرع ونهجوا منهجا قويما ، ولكنهم سلكوا طريقا صعبا ووجه الصعوبة أنهم في التلفيق بين المعقول والمنقول في الأكثر بتأويلات قريبة فيها نظر في موضوعين : موضع يضطر فيه إلى تأويلات بعيدة تكاد تنبو الإفهام عنها . وموضع آخر لا يتبين له فيه وجه التأويل أصلا ، فيكون ذلك مشكل عليه من جنس الحروف المذكورة في أول السور .

وخروجا من هذه الصعوبات يضع الغزالي **قانون التأويل في ثلاث وصايا** موجهة إلى أهل التلفيق والجمع، أهل الوسط :

الوصية الأولى ، لا ينبغى أن يستبعد استتار بعض الأمور عن أكابر العلماء وليعلم من يدعى الإطلاع على مراد النبى فدعواه لقصور عقله

(١) الإمام أبى حامد الغزالي ، معارج القدس في مدارج معرفة النفس ، تحقيق الشيخ محمد مصطفي أبو العلا ، مكتبة الجندي ، ١٩٦٨ ، ص ٢٣٦ .

لا لوفوره. وما أتيتم من العلم إلا قليل . **الوصية الثانية** ، أن لا يكذب برهان العقل أصلا فإن العقل لا يكذب ، ولو كذب العقل فلعله كذب في إثبات الشرع إذ بـه عرفنا الشرع . فكيف يعرف صدق الشاهد بتزكية المزكى الكاذب ، والشـرع شـاهد بالتفاصيل ، والعقل مزكي الشرع . **والوصية الثالثة** ، أن يكـف عـن تعيين التأويل عند تعارض الاحتمالات ، فإن الحكم على مراد المـتكلم بإظهـار مراده ، فإذا لم يظهر فمن أين تعلم مراده إلا أن تنحصر وجـوه الاحتمالات ويبطل الجميع إلا واحدا فيتعين الواحد بالبرهان . ولكن وجـوه الاحـتمالات فـي كلام العرب ، وطرق التوسع فيها كثيرة ، فمتى ينحصر ذلك ، فالتوقف في التأويل أسلم [1] .

ثالثاً : مراتب الوجود وإمكان التأويل :

لـيس الحديـث عن درجات الوجود عند الغزالي حديثا عن ميتافيزيقا الوجـود بشـكل عام بل عن مراتب الوجود التي وردت في النص القرآني والحديـث النـبوي ، أو كما يقول الغزالي " وجوه ما أخبر الرسول عن وجـوده وهي **خمسة مراتب** : الوجود الذاتي ، والوجود الحسي ، والوجود الخيالي ، والوجود العقلي، والوجود الشبهي " .

ويحـدد الغزالي **الوجود الذاتي بأنه الوجود الظاهر ، ولا تأويل فيه** ، إلا بتقديم البرهان على استحالة الظاهر وتقديم البرهان على استحالة الظاهر يسـمح بإنزاله ووضعه على درجة أخرى من درجات الوجود كالانتقال من الظاهـر إلى الحسي أو من الحسي إلى الخيالي ، أو العقلي أو الشبهي بحيث لا يخـرج المؤول في تأويله عن الالتزام بهذه الدرجات من وجوه الوجود .

---

[1] الإمام أبي حامد الغزالي ، معارج القدس ، ص ٢٤٠ .

وعند هذا الحد يكون المأوول مؤمناً مصدقاً ، بينما خروجه عن هذه الدرجات جميعها هو التكذيب والكفر. وانتقال المؤول وعدوله في تأويله عن درجة من درجات الوجود التي ورد فيه الخبر إلى درجة أخرى غيرها لا يتم إلا ببرهان مبني وقائم على ميزان . **والموازين خمسة** هي معايير ومحك للبرهان عند الغزالي . وبالبرهان يكون الدليل على استحالة وضع الخبر أو إنزاله على هذه الدرجة أو تلك من درجات الوجود فيعدل إلى غيرها ولا بد له أن ينتهي عند درجة منها ، ولا يخرج عليها جميعا وإلا كان كفراً . فمشروعية التأويل لا تقوم عند الغزالي إلا بتقديم البرهان القاطع على استحالة الظاهر فيكون الانتقال إلى الدرجة الأخرى التي تليها في الوجود انتقال يستند إلى قانون وميزان .

الوجود الذاتي ، هو الوجود الحقيقى الثابت خارج الحس والعقل . ولكن يأخذ الحس والعقل منه صورة فيسمى أخذه إدراكا . وهذا كوجود السماوات والأرض والحيوان والنبات ، وهو ظاهر بل هو المعروف الذي لا يعرف الأكثرون للوجود معنى سواه [١] .

والوجود الذاتي هو الذي يجرى على الظاهر ولا يتأول وهو الوجود المطلق الحقيقي . وذلك كأخبار الرسول عن العرش والكرسى والسماوات السبع فإنه يجرى على ظاهره ولا يتأول ، إذ هذه أجسام موجودة في أنفسها أدركت بالحس والخيال أو لم تدرك [٢].

---

(١) الإمام أبى حامد ، فيصل التفرقة ، ص ١٢٩ .

(٢) الإمام أبى حامد ، فيصل التفرقة ، ص ١٣٢ .

الوجود الحسي : ، وهو ما يتمثل في القوة الحاسة. فما يتمثل في القوة الباصرة لا وجود له خارج العين فيكون موجودا في الحس ويختص به الحاس ، ولا يشاركه غيره [1].

والوجود الحسي أمثلته في التأويلات كثيرة مثل قول الرسول " يؤتى بالموت يوم القيامة في صورة كبش أملح فيذبح بين الجنة والنار " فإن من قام عنده البرهان على أن الموت عرض أو عدم عرض ، وإن قلب العرض جسما مستحيل غير مقدور ، ينزل الخبر على أن أهل القيامة يشاهدون ذلك ويعتقدون أنه الموت ، ويكون ذلك موجودا في حسهم لا في الخارج ، ويكون سببا لحصول اليقين باليأس عن الموت بعد ذلك إذ المذبوح ميؤوس منه . ومن يقيم عنده هذا البرهان فعساه يعتقد أن نفس الموت ينقلب كبشا في ذاته ويذبح [2].

الوجود الخيالي ، هو صورة المحسوسات إذا غابت عن حسك ، فإنك تقدر أن تخترع في خيالك صورة فيل وفرس وإن كنت مغمضا عينيك حتى وكأنك تشاهده وهو موجود بكمال صورته في دماغك لا في الخارج [3]. وأمثلة الوجود الخيالي في التأويل كثيرة مثل قول الرسول (صلى الله عليه وسلم) : " كأني أنظر إلى يونس بن متى عليه عباءتان قطنيتان يلبي وتجيبه الجبال والله تعالى يقول له : لبيك يا يونس " والظاهر أن هذا أنباء عن تمثيل الصورة في خياله إذ كان وجود هذه الحالة سابقا على وجود الرسول وقد انعدم ذلك فلم يكن موجودا في الحال ، ولا يبعد أن يقال أيضا تمثل هذا

---

(1) الإمام أبي حامد الغزالي ، فيصل التفرقة ، ص ١٣٠ .

(2) الإمام أبي حامد الغزالي ، فيصل التفرقة ، ص ١٣٢ .

(3) الإمام أبي حامد الغزالي ، فيصل التفرقة ، ص ١٣١ .

في حسه حتى صار يشاهده كما يشاهد النائم الصور . ولكن قوله كأنى أنظر يشعر بأنه لم يكن حقيقة النظر بل كالنظر ، والغرض والتفهيم بالمثال لا عين هذه الصورة ، وعلى الجملة فكل ما يتمثل في محل الخيال فيتصور أن يتمثل في محل الأبصار فيكون ذلك مشاهدة ، وكل ما يتميز بالبرهان استحالة المشاهدة فيما يتصور فيه التخيل [1].

الوجود العقلي ، هو أن يكون للشيء روح وحقيقة ومعنى ، فيتلقى العقل مجرد معناه ، دون أن يثبت صورته في خيال أو حس أو خارج كاليد مثلا فإن لها صورة محسوسة ومتخيلة ولها معنى هو حقيقتها وهى القدرة على البطش ، والقدرة على البطش هى اليد العقلية ، وللقلم صورة ولكن حقيقته ما تنقش به العلوم وهذا يتلقاه العقل من غير أن يكون مقرونا بصورة قصب وخشب .. وغير ذلك من الصور الخيالية الحسية [2]. وأمثلة الوجود العقلي في التأويل قول رسول الله " آخر من يخرج من النار يعطى من الجنة عشرة أمثال هذه الدنيا " فإن ظاهر هذا يشير إلى أنه عشرة أمثالها بالطول والعرض والمساحة وهو التفاوت الحسي والخيالي ، ثم قد يتعجب فيقول : إن الجنة في السماء كما دلت عليه ظواهر الأخبار فكيف تتسع السماء لعشرة أمثال الدنيا ، والسماء أيضاً من الدنيات ، وقد يقطع المتأول هذا التعجب فيقول المراد به تفاوت معنوى عقلي لا حسي ولا خيالي كما يقال مثلا هذه الجوهرة أضعاف الفرس أى في روح المالية ومعناها المدرك عقلا دون مساحتها المدركة بالحس والتخيل[3].

---

(1) الإمام أبى حامد ، فيصل التفرقة ، ص ١٣٣ .

(2) الإمام أبى حامد ، فيصل التفرقة ، ص ١٣١ .

(3) الإمام أبى حامد ، فيصل التفرقة ، ص ١٣٤ .

الوجود الشبهي : فهو أن لا يكون نفس الشيء موجودا لا بصورته ولا بحقيقته لا في الخارج ولا في الحس ، ولا في الخيال ولا في العقل ، ولكن يكون الموجود شيئا آخر يشبهه في خاصة من خواصه ، وصفة من صفاته " [1]. فمثاله الغضب والشوق والفرح والصبر وغير ذلك مما ورد في حق الله ، فإن الغضب مثلا حقيقته انه غليان دم القلب لإرادة التشفي وهذا لا ينفك عن نقصان وألم . فمن قام عنده البرهان على استحالة ثبوت نفس الغضب لله تعالى ثبوتا ذاتيا وحسيا وخياليا وعقليا نزله على ثبوت صفة أخرى يصدر منها ما يصدر من الغضب كإرادة العقاب ، والإرادة لا تناسب الغضب في حقيقة ذاته ، ولكن في صفة من الصفات وتقارنها وأثر من الآثار يصدر عنها وهو الإيلام [2].

هذه هي درجات الوجود وإمكانات التأويل فيها ، وكل من نزل قولا من أقوال الله أو رسوله على درجة من هذه الدرجات فهو من المصدقين . وإنما التكذيب أن ينفي جميع هذه المعاني ، ويزعم أن ما قاله لا معنى له وإنما هو كذب محض ، وغرضه فيما قاله التلبيس أو مصلحة الدنيا ، وذلك في رأى الغزالي هو ما فعله الفلاسفة ، وهو الكفر المحض ، والزندقة ولا يلزم كفر المؤولين ماداموا يلازمون قانون التأويل .

رابعا : شروط التأويل : البرهان والميزان والعارف الراسخ في العلم :

يتلخص الشرط المنهجي في ضرورة الميزان لقيام البرهان فالمؤول مطالب بتقديم البرهان الذي أوجب صرف اللفظ من المعنى الظاهر إلى المعنى المجازي . " فالتأويل موقوف على قيام البرهان على استحالة الظاهر

---

(1) الإمام أبي حامد ، فيصل التفرقة ، ص ١٣١ .

(2) الإمام أبي حامد ، فيصل التفرقة ، ص ١٣٥ .

والظاهر الأول هو الوجود الذاتي ، فانه إذا ثبت تضمن الجمع . فإن تعذر فالوجود الحسي ، فإنه إن ثبت تضمن ما بعده . فإن تعذر فالوجود الخيالي أو العقلي . فإن تعذر فالوجود الشبهي المجازى ولا رخصة للعدول عن درجة إلى ما دونها إلا بضرورة البرهان فيرجع الاختلاف على التحقيق إلى البراهين " (١).

ولما كان البرهان القاطع أو اليقينى ليس بالأمر الهين ، يرى الغزالي أن يكون للبرهان ميزانا متفق عليه ويعترف به كل المؤولين ، وهو ميزان رفع الخلاف بين المؤولين بوضعهم على مدارك اليقين . والموازين أو القوانين خمسة على نحو ما ورد ذكرها في القسطاس المستقيم . وهى ميزان التلازم ، وميزان التعادل ، وميزان التعاند (الأكبر ، والأوسط ، والأصغر) وينفي الغزالي أى علاقة لهذه الموازين بالمنطق الارسطي ويرى ان القياس الارسطي هو ميزان الشيطان . بينما القسطاس المستقيم هو ميزان الرحمن ، أنها موازين إلاهية . ويدعى الغزالي أنها منزلة في كتاب الله ، وأنها ليست أرسطية . وهو في إدعائه هذا متسقا مع منهجه ومذهبه ، لأنه لو سلم أنها موازين إنسانية لكان العقل هو المحك والمعيار نهتدى به ونميز بين الحق والباطل . ولو جعلنا العقل محكا على معانى النص لحاز العقل بالمرتبة الاسمى على النص . بينما الغزالي يريد أن يجعل المحك لمعانى القرآن من داخل القرآن ذاته ، ليظل كلام الله في مرتبة أسمى ويظل العقل في مرتبة أدنى بالنسبة للشرع . ومن يغير المراتب كما فعل الفلاسفة فحد التكفير عليه لازم .

---

(١) الإمام أبى حامد ، فيصل التفرقة ، ص ١٣٨ .

فعند الغزالي ميزان الحقيقة حقها وباطلها ليس مستفادا من العقل ، إنها موازين إلهية فالعقل عند الغزالي ليس هو العقل المشرع ، بل العقل الأداتي . وإن كان الدين في حاجة إلى العقل كما يقول الغزالي فالعقل مجرد أداة يتبين الشرع من خلالها . وفي هذا الإطار ينبغي أن نفهم معنى ما قاله الغزالي في معارج القدس [1] عن العقل والشرع وافتقار أحدهما للآخر ، وإلا لما كان ثمة معنى لاستخراج موازين البرهان من القرآن والنظر إليها موازين إلهية . فصدقها مردود إلى مصدرها لا لكونها أداة عقلية إنها موازين أنزلها الله في كتابة وعلم أنبياءه الوزن بها . فمن تعلم من رسول الله ووزن بميزان الله فقد اهتدى . ومن ضل عنها إلى الرأى والقياس فقد ضل وتردى . وهو ميزان صادق لا يكذب ومعرفتنا بصدقه مردودة إلى مصدرة وهو محمد صلى الله عليه وسلم ، وتعليمه القرآن . وبيان صدق موازين القرآن معلوم من نفس القرآن [2] .

إن واضع الميزان هو الله ومعلمه جبريل ومستعمله الخليل ومحمد وسائر النبيين .. واكشف لك عن الموازين المنزلة في القرآن لتستغني بها عن كل إمام ويكون إمامك المصطفي وقانونك القرآن ، ومعيارك المشاهدة والعيان : فأعلم أن موازين القرآن في الأصل ثلاثة : ميزان التعاند وميزان

---

(١) (أعلم أن العقل لن يهتدي إلا بالشرع والشرع لم يتبين الا بالعقل .. العقل كالأس ، والشرع كالبناء ولن يغني أس ما لم يكن بناء ولن يثبت بناء ما لم يكن أس .. العقل كالبصر ، والشرع كالشعاع ولن يغني البصر ما لم يكن شعاع من خارج ولن يغني الشعاع ما لم يكن بصر . فلهذا قال الله تعالى قد جاءكم من الله نور وكتاب مبين يهدي به الله من اتبع رضوانه سبل السلام ويخرجهم من الظلمات إلى النور بإذنه) أبي حامد الغزالي ، معارج القدس ، مكتبة الجندي ص ٦٤) .

(٢) الإمام أبي حامد الغزالي ، القسطاس المستقيم ، الجواهر العوالي ، الجزء الأول ، تحقيق الشيخ محمد مصطفي أبو العلا ، ١٩٧٠ ، ص ١٥ .

الـتلازم ، ومـيزان التعادل ، ولكن ميزان التعادل ينقسم إلى ثلاثة أقسام : الأكبر والأوسط والأصغر ، فيصير الجميع خمسة .

الميزان الأكبر من موازين التعادل ، وحده الحكم على الأعم حكم على الأخـص ، ويـندرج فيه لا محالة أنه ميزان روحانى ، ويقوم على أصلين أحدهما تجريبى والآخر حسي ... كون النبيذ حراما ليس واضحا بنفسه ، بل يعـرف بأصـلين : أحدهما أنه مسكر وهذا يعلم بالتجربة ، والثاني أن كل مسـكر حـرام وهذا بالخبر الوارد عن الشارع صلى الله عليه وسلم ، فهذا يعرفك كيفية الوزن بهذا الميزان وكيفية استعماله [1].

المـيزان الأوسـط مـن موازين التعادل ، وحده أن كل مثلين وصف أحدهمـا بوصف فسلب ذلك الوصف عن الآخر ، فهما متباينان أى أحدهما يسـلب ذلـك الوصف عن الآخر ولا يوصف به ... فالإله ينفي عنه الأفول والقمر يثبت له الأفول فهذا يوجب التباين بين الإله والقمر ، وهو أن لا يكون القمـر إلهـاً ولا الإلـه قمراً . وعلم الله نبيه محمد الوزن بهذا الميزان في مواضع كثيرة من القرآن [2] .

المـيزان الأصـغر من موازين التعادل ، وحده أن كل وصفين اجتمعا علـى شئ واحد فبعض آحاد الوصفين لا بد أن يوصف بالآخر بالضرورة ، ولا يلزم أن يوصف بأنه كله لزوما ضروريا بل قد يكون في بعض الأحوال وقد لا يكون فلا يوثق [3] .

---

(1) الإمـام أبـى حامد الغزالي ، القسطاس المستقيم ، القصور العوالي ، الجزء الأول ، تحقيق الشيخ محمد مصطفي أبو العلا ، ١٩٧٠ ، ص ١٩ .

(2) الإمام أبى حامد الغزالي ، القسطاس المستقيم ، ٢٩ .

(3) الإمام أبى حامد الغزالي ، القسطاس المستقيم ، ٣٤ .

ميزان التلازم ، سميته ميزان التلازم لأن أحد الأصليين يشتمل على جزئيـن أحدهمـا لازم والآخر ملزوم كقوله تعالى لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا . فإن قوله لفسدتا لازم ملزوم قوله لو كان فيهما آلهة إلا الله ولزمت النتيجة من نفي اللازم .

ميزان التعاند ، سميته ميزان التعاند لأنه رجع إلى حصر قسمين بين النفـي والإثـبات يلزم من ثبوت أحدهما نفي الآخر ومن نفي أحدهما ثبوت الآخر فبين القسمين تعاند وتضاد [1] .

وهـذه هى الموازين الخمسة الإلهية والتي صدقها من صدق القرآن ، وهـى محـك البرهان اليقيني للعدول عن أى درجة من درجات الوجود في الـتأويل إلى ما دونها ، فهى ومن ثم سند التأويل وأساسه المنهجى ، **ومتى كانت الموازين إلهية فمن ذلك الذي يستطيع الوزن بها** ؟ والإجابة على هذا السؤال هى البحث عن شرط المؤول .

أهل التأويل والوزن بالميزان الإلهى هم العارفون الراسخون في العلم ، فمعانى القرآن وأسراره ليس منطويا عن الأولياء والعلماء الراسخين ، وإنما أنطوى عن العامى لعجزه وقصور معرفته ، وفي معنى العوام عند الغزالي نجـد (الأديـب والنحوي والمحدث والمفسر والفقيه والمتكلم ، بل كل عالم سوى المتجردين لتعلم السباحة في بحار المعرفة ، القاصرين أعمارهم عليه الصارفين وجوههم عن الدنيا والشهوات المعرضين عن المال والجاه والخلق وسائر اللذات المخلصين لله تعالى في العلوم والأعمال العالمين بجميع حدود الشريعة وآدابها في القيام بالطاعات وترك المنكرات المفرغين قلوبهم بالجملة عـن غير الله تعالى المستحقرين للدنيا ، أهل الآخرة والفردوس الأعلى في

---

[1] الإمام أبى حامد الغزالي ، القسطاس المستقيم ، ٤٢ .

جنب محبة الله تعالى ، فهؤلاء هم أهل الغوص في بحر المعرفة وهم مع ذلك كله على خطر عظيم يهلك من العشرة تسعة إلى أن يسعد واحد بالدر المكنون والسر المخزون " [1].

وولضح أن أوصاف العارف عند الغزالي هى أوصاف المتصوف . ولذلك هو يضع في فئة العوام ، المفسر والفقيه والمحدث والأديب والنحوى والمتكلم . ولذلك **يلزم العوام بسبع وظائف ، هى :**

١- **التقديس** ، تنزيه الرب عن الجسمية وتوابعها ، دون الخوض في تأويل ما يفيد الجسمية فتأويل العوام حرام .

٢- **التصديق** ، الإيمان بما قاله الرسول ، وإن ما ذكره حق على الوجه الذي قاله وأراده . وليس من شرط من خاطب العقلاء بكلام أن يخاطبهم بما يفيد الصبيان والعوام . وهم بالإضافة إلى العارفين كالصبيان بالإضافة إلى البالغين ، ولكن على الصبيان أن يسألوا البالغين عما يفهمونه ، وعلى البالغين أن يجيبوا الصبيان بأن هذا ليس من شأنكم ، ولستم أهله فخوضوا في حديث غيره ... فلا تسألوا عن أشياء إن تبد لكم تسؤكم ، ما لكم وهذا السؤال هذه معان الإيمان بها واجب ، وكيفيتها مجهولة للعوام وسؤالهم عنها بدعة كما قال مالك ، لذلك واجب العوام الاعتراف بالعجز .

٣- **الاعتراف بالعجز** ، عن الوقوف على كنه معانى القرآن وحقيقتها ، وتأويلها ومن أدعى المعرفة فقد كذب .

---

(١) الإمام أبى حامد الغزالي ، إلجام العوام عن علم الكلام ، القصور العوالي ، الجزء الثاني . مكتبة الجنديّ ، ١٩٧٠، ص ٦٨ - ٧٤ .

٤- **واجب العوام السكوت** ، إنه بالسؤال متعرض لما لا يطيقه وخائض فيما ليس أهلا له .. فمن أطعم الصبى الضعيف اللحم والخبز وأمكنه من تناوله فقد أهلكه ، وكذلك العوام إذا طلبوا بالسؤال هذه المعانى يجب زجرهم .. قال عليه السلام " إنما هلك من كان قبلكم بكثرة السؤال " .

٥- **الإمساك** عن التصرف في ألفاظ واردة ، يجب على عموم الخلق الجمود على ألفاظ هذه الأخبار والإمساك عن التصرف فيها من ستة أوجه : التفسير والتأويل والتصريف والتفريع والجمع والتفريق .

٦- **الكف** ، وأعنى بالكف كف الباطن عن التفكير ، كواجب إمساك اللسان عن السؤال والتصرف ، وهذا أثقل الوظائف وأشدها واجب . فواجب العامى أن ينصرف قلبه من التفكير والتشوف إلى البحث .. إلى عبادة الله والصلاة وقراءة القرآن والذكر فإن لم يقدر فبعلم آخر لا يناسب هذا الجنس من لغة أو نحو أو حظ أو طب أو فقه ، فإن لم يمكنه فبحرفة أو صناعة ولو الحراثة والحياكة فإن لم يقدر فبلعب ولهو وكل ذلك خير له من الخوض في هذا البحر البعيد غوره وعمقه العظيم خطره وضرره ، **بل لو اشتغل العامى بالمعاصى البدنية ربما كان أسلم له من يخوض في البحث عن معرفة الله تعالى** فان ذلك غايته الفسق وهذا عاقبته الشرك ، وان الله لا يغفر أن يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء [١].

٧- **التسليم لأهل المعرفة** وبيانه أنه يجب على العامى أن يعتقد أن ما أنطوى عنه من معانى الظواهر وأسرارها ليس منطويا عن رسول الله

---

(١) الإمام أبى حامد الغزالي ، إلجام العوام عن علم الكلام ، ص ٦٧ ، ٧١ ، ٨٥ .

وعـن الصـديق وعن أكابر الصحابة وعن الأولياء والعلماء الراسخين وأنه إنما انطوى عنه لعجزه وقصور معرفته فلا ينبغى أن يقيس بنفسه غـيره فلا تقاس الملائكة بالحدادين وليس ما يخلو عنه مخادع العجائز يلـزم مـنه أن يخلـو عنه خزائن الملوك ، فقد خلق الله الناس أشتاتا متفاوتيـن كمعادن الذهب والفضة وسائر الجواهر ؛ فانظر إلى تفاوتهما وتـباعد ما بينهما صورة ولونا وخاصية ونفاسة ؛ فكذلك القلوب معادن لسائر جواهر المعارف فبعضها معدن النبوة والولاية والعلم ومعرفة الله وبعضها معدن للشهوات البهيمية والأخلاق الشيطانية " [1] .

وواضـح من توصيف العارف عند الغزالي أنه صاحب ملكه قلبية لا ملكـة عقلـية . والعـارفون الراسخون في العلم هم أصحاب مذهب السلف ومذهـبهم عند الغزالي هو الحق ونقيضه بدعة ، ورغم تأكيد الغزالي على البرهان والميزان في التأويل . إلا أن تأويل المؤول يجب أن يكون سر قلبه بينه وبين ربه ، لا يبيح به للعوام تلميحا ولا تصريحا .

خامسا : التأويل ووجوب التكفير :

الـتأويل الموجـب للتكفير في نظر الغزالي هو التأويل عند الفلاسفة . ومبررات الغزالي في ذلك هى كالآتى :

١ - إن الفلاسـفة علـى خـلاف الفرق الإسلامية عامة قد غيروا ظاهر الـنص مـن غير برهان قاطع على استحالة الظاهر ، وجواز التأويل موقـوف على قيام البرهان على استحالة الظاهر ، ومن ثم فقد تغاضى

---

[1] الإمام أبى حامد الغزالي ، إلجام العوام عن الكلام ، ص ٩١ .

الفلاسفة عن درجات الوجود الخمسة ، وهى درجات يرى الغزالي اتفاق الفرق جميعا عليها .

٢ - إن تـأويل الفلاسـفة لـيس تأويلا صحيحا قاطعا بل تأويل بغلبات الظـنون ، والتأويل بغلبات الظنون ، ليس موجبا للتكفير إن كان متعلقا بالفـروع ، ولكن التأويل عند الفلاسفة متعلق بأصول العقيدة ، ومن ثم يجب تكفيرهم لأنهم غيروا الظاهر من غير برهان قاطع . ويجب القطع بتكفـيرهم فـي ثلاث مسائل ، وهى إنكارهم لحشر الأجساد والتعذيب بالنار والتنعيم في الجنة بالحور العين والمأكول والمشروب والملبوس . والأخـرى قولهم أن الله لا يعلم الجزئيات وتفصيل الحوادث وإنما يعلم الكلـيات ، وإنما الجزئيات تعلمها الملائكة السماوية ، والثالثة قولهم أن العالم قديم ، وأن الله تعالى متقدم على العالم بالرتبة مثل تقدم العلة على المعلـول وإلا فلـم ترى في الوجود إلا متساويين . وهؤلاء إذا أوردوا علـيهم آيات القرآن زعموا أن اللذات العقلية تقصر الإفهام عن إدراكها فمـثل لهم ذلك باللذات الحسية وهذا كفر صريح والقول به إبطال لفائدة الشرائع وسد لباب الاهتداء بنور القرآن واستبعاد الرشد من قول الرسل فإنـه إذا جاز عليهم الكذب لأجل المصالح بطلت الثقة بأقوالهم فما من قول يصدر عنهم إلا ويتصور أن يكون كذبا . وإنما قالوا ذلك لمصلحة (فـإن قـيل) فلـم قلتم مع ذلك أنهم كفرة ؟ قلنا لأنه عرف قطعا من الشـرع أن مـن كذب رسول الله فهو كافر وهؤلاء مكذبون ثم معللون للكذب بمعاذير فاسدة وذلك لا يخرج الكلام عن كونه كذبا [١].

---

(١) الإمـام أبى حامد الغزالي ، الاقتصاد في الاعتقاد ، تحقيق الشيخ محمد مصطفي أبو العلا، مكتبة الجندي ، ص ١١٠ ، وأيضا فيصل التفرقة ، ص ١٤٢ ، ١٤٣ .

٣ - إن الفلاسفة اتخذوا العقل أصلا والنص تابعا فإن سمعوا من الشرع ما يوافقهم قبلوه وأن سمعوا ما يخالف عقولهم زعموا أن ذلك صورة الأنبياء وأنه يجب عليهم النزول إلى حد العوام ، وربما يحتاج أن يذكر الشيء على خلاف ما هو عليه . فكل ما لم يوافق عقولهم حملوه على هذا المحمل فهؤلاء غلو في المعقول حتى كفروا إذ نسبوا للأنبياء عليهم الصلاة والسلام الكذب لأجل المصلحة . ولا خلاف بين الأمة أن من جوز ذلك على الأنبياء صلوات الله عليهم يجب جز رقبته [١].

٤ - إن تأويل الفلاسفة كذب على الله ورسوله ، بينما تأويل الفرق فيه خطئ ، وثمة فارق بين الخطأ والكذب . فالمعتزلة والمشبهة والفرق كلها سوى الفلاسفة يصدقون ولا يجوزون الكذب لمصلحة وغير مصلحة ولا يشتغلون بالتعليل لمصلحة الكذب ، بل بالتأويل ولكنهم مخطئون في التأويل فهؤلاء أمرهم في محل الاجتهاد ... ودليل المنع من تكفيرهم أن الثابت عندنا بالنص تكفير المكذب للرسول وهؤلاء ليسوا مكذبين أصلا ، ولم يثبت لنا أن الخطأ في التأويل موجب للتكفير [٢].

سادسا : الخاتمة :

إن أخطر ما في رأى الغزالي عن التأويل هو :

أولا : قوله أن الوجود الذاتي ظاهر لا تأويل فيه دون برهان قاطع على استحالة الظاهر ، لأنه ما دام ظاهرا فذلك معناه أن لا باطن له ، وما

---

[1] الإمام أبى حامد الغزالي ، معارج القدس ، ص ٢٣٦ .

[2] الإمام أبى حامد الغزالي ، الاقتصاد في الاعتقاد ، تحقيق الشيخ محمد مصطفي أبوالعلا، مكتبة الجندي ، ص ٢١٠ ، ٢١١ .

دام لا باطن له يمتنع التأويل . وبالتالى يضع الغزالي أول شرط من شروط التأويل هو البرهان القاطع على استحالة الظاهر ، وكون الفلاسفة قد تأولوا النصوص دون برهان قاطع على استحالة الظاهر فإن تأويلهم تكذيب للرسول فيما أخبر به ، وعلى هذا فإن تكفير الفلاسفة واجب على الأمة عند الغزالي .

ثانيا : إن وضع شرط البرهان على استحالة الظاهر شرطا للتأويل ، هو تقنين للتأويل ووضع للحدود أمام العقل في فهم النص وتأويل معانية ، ويظل النص الدينى مغلقا متى وضعت الحدود أمام العقل . ولو افترضنا ثمة تأويل في إطار التقنين فإنه لا يفضى إلا إلى رؤية أحادية ، وتضيع الغاية من الدعوة إلى التأويل ، ولا يبقى لنا سوى تكفير المخالف .

ثالثا : تحديد الغزالي لشخص المؤول أنه العارف الراسخ في العلم ، وتأويل العارف يبقى سر قلبه بينه وبين ربه ، لا يبيح به تلميحا ولا تصريحا . وسؤالى هنا ما جدوى التأويل إذا كان التأويل يبقى سر القلب بين العبد وبين الرب ؟ هل التأويل هو نوع من الترف العقلي أم أنه مطلب مجتمعى وحضاري ؟ يجعل الدين حيا صالحا في مسار الزمان مواكبا للتطور والعصر . لأن التأويل لا يثبت الدين عند مفاهيم عقائدية معينة سرعان ما يتجاوزها التطور وتتخلف العقيدة ويحل الجمود بالدين والمجتمع .